والصورة فكانت المشقة تعظم على الامة بذلك فالحمد لله الذي جاءت شريعة
نبينا صلى الله عليه وسلم على اكمل حال من الاعتدال فلا يوجد منها شي فيه مشقة
على شخص الا ويوجد فيها شي اخر فيه التخفيف عليه اما حديث او اثر او قول امام اخر
او قول في مذهب ذلك المشدد مرجوح يخفف عنه فان قلت فما الجواب ان نازعنا
احد فيما قلناه من المقلدين الذين يعتقدون ان الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي
ما عليه امامه فقط ويرى قول غير امامه خطا يحتمل الصواب قلنا له الجواب
اننا نقيم عليه الحجة من فعل نفسه وذلك انا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقايع
فنقول له هل صار مذهب امامك فاسدا حال عملك بقول غيره ومذهب الغير
صحيحا او مذهبك باق على صحته حال عملك بقول غيره ولعله لا يجد له جوابا
سديدا يجيبك به ابدا على وجه الحق وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
يقول لا يكمل لمومن العمل بالشريعة كلها وهو متقيد بمذهب واحد ابدا ولو قال
صاحبه اذا صح الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلد الاخذ باحاديث كثيرة
صحت عند غير امامه وهذا من ذلك المقلد عمى في البصيرة عن طريق [illegible] الميزان
وعدم فهم لكلام امامه رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله تعالى عنه
يقول عن نفسه في الشريعة انه ادرى بشان نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كل احد لما كان يقول رضي الله تعالى عنه اذا صح الحديث اي بعدي فهو مذهبي والله اعلم
انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل احكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب
بعضها الى بعض حتى تصير كانها مذهب واحد وهي مرتبتين وكل من اتسع نظره
وتبحر في الشريعة واطلع على اقوال علمائها في ساير الادوار وجد الشريعة
منسوجة من الايات والاخبار والاثار سداها ولحمتها منها وكل من اخرج حديثا
او اثرا او قولا من اقوال علمائها عنها فهو قاصر جاهل وناقص علمه بذلك وكان علمه
كالثوب الذي نقص من قيامه او لحمته سلك او اكثر بحسب ما يقتضيه الحال
فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة باقوالها لمن عقل واستبصر
فضم يا اخي جميع احاديث الشريعة واثارها واقوال علمائها الى بعضها بعضا
وحينئذ يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد
الضم تجدها كلها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد ابدا وقد حققنا هذا
المشهد ولله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعماية فان قلت فما اصنع بالاحاديث

التي

التي صحت من بعد موت امامي ولم ياخذ بها فالجواب الذي ينبغي لك انك تعمل بها
فان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان امرك بها فان الايمة اسرى كلهم
في يد الشريعة كما سياتي بيانه في فصل تبريهم من الراي فمن فعل مثل ذلك فقد
حاز الخير بكلتا يديه ومن قال لا اعمل بحديث الا ان اخذ به امامي فاته خير كثير
كما عليه كثير من مقلدي ايمة المذاهب وكان الاولى بهم العمل بكل حديث صح بعد
امامهم تنفيذا لوصية الايمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك
الاحاديث التي صحت بعدهم لاخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه
وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامام الشافعي ارسل يقول
للامام احمد بن حنبل اذا صح عندكم حديث فاعلمونا به لناخذ به ونترك كل قول
قلناه قبله او قاله غيرنا فانكم احفظ للحديث ونحن اعلم به انتهى فان قلت
فاذا قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شي منها عن الشريعة فاين الخطا الوارد
في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطا فله اجر وان اصاب فله اجران مع ان استمداد
العلما كلهم من بحر الشريعة فالجواب ان المراد بالخطا هنا هو خطا المجتهد في عدم
مصادفة الدليل في تلك المسالة لا الخطا الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج
عن الشريعة فلا اجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتهى
وقد اثبت الشارع له الاجر فما بقي الا ان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتهد وصادف
نفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجران اجر التتبع واجر مصادفة الدليل
وان لم يصادف عين الدليل وانما صادف حكمه فله اجر واحد وهو اجر التتبع فالمراد
بالخطا هنا الخطا الاضافي لا الخطا المطلق فافهم فان اعتقادنا ان ساير ايمة
المسلمين على هدى من ربهم في جميع اقوالهم وما ثم الا قريب من عين الشريعة واقرب
وبعيد عنها وابعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بصحة جميع
شرايع الانبيا قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة اشيا منها لظاهر شريعتنا كذلك
يجب على المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر
كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة خفي مدركهم ونورهم وظن
غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلما كلام
بعضهم بعضا في ساير الادوار الى عصرنا هذا [illegible] طعن في صحة قول
بعض الادوار التي قبله واين من يخرق بصره في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)